

الاقتصاد الإسرائيلي والعالم

الاهرام في ١٩٩٣

obeikandi.com

(٢)

فى المقال السابق ذكرنا أن السلام المتوقع فى الشرق الأوسط يحمل فى طياته تحديا إقتصاديا من إسرائيل . وإنه أيضا سيتيح لمصر فرصة نادرة لانعاش إقتصادها، وإن كان ذلك يعتمد على درجة التكامل أو التنافس بين كل من الإقتصاد المصرى و الإسرائيلى .

وعرضنا بعض الملامح الرئيسة للإقتصاد الإسرائيلى مع مقارنات مختصرة مع الإقتصاد المصرى .

وسنخصص هذا المقال لعرض أبرز ملامح الإقتصاد الإسرائيلى والتي تميزه عن معظم اقتصاديات العالم ألا وهو اعتماده العضوى على العلاقات الإقتصادية والمالية والتجارية الخاصة مع أمريكا وأوروبا الغربية . . وسوف نغطى هذا الموضوع بالتعرض للنقاط الآتية :-

أولها : التجارة الخارجية لإسرائيل .

وثانيها : السياحة بإسرائيل .

وثالثها : المعونات والمنح والتعويضات الدولية لإسرائيل .

ورابعها : الاستثمار الأجنبي وحقوق ملكية الأجانب فى إسرائيل .

أولا - التجارة الخارجية لإسرائيل :

لكى نحدد درجة التكامل أو التنافس بين الإقتصاد المصرى والإسرائيلى يلزم أن ندرس أولا الاستراتيجية الإسرائيلية للتجارة الخارجية لأن هذه الإستراتيجية فريدة من نوعها فى العالم . . ثم سندرس مكونات الواردات والصادرات الإسرائيلية . وتعتمد الإستراتيجية الإسرائيلية على عدة ركائز وهى كالتى :

١- الاعتماد على اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية التى تعتمد على إلغاء كافة القيود الإدارية على الصادرات والواردات مع الدول المعنية . . وتستخدم أسلوب تخفيض الجمارك تدريجيا على عدة سنوات . وإذا لم يكن هناك إتفاق ثنائى مع دولة ما فإن إسرائيل تفرض عديداً من القيود الإدارية مثل الحظر والتراخيص المسبقة والخصص فضلا عن مجموعة متنوعة من الرسوم والضرائب على واردات هذه الدولة .

٢- حماية الصناعة الوطنية الإسرائيلية لأن الاتفاقات الثنائية تعتمد على تخفيض الجمارك على مراحل محددة مسبقا حتى تسمح للصناعات الوطنية بالتأقلم.

وبعض هذه الاتفاقيات يستثنى الصناعات التي ترى فيها إسرائيل خطورة عليها أو تحتاج إلى الحماية. . فضلا عن أن إسرائيل تفرض ألوانا من الرسوم تحت مسميات أخرى مثل ضريبة المشتريات على الواردات - وهى مماثلة لضريبة المبيعات فى مصر - ورسوم دمغة ورسوم توقيع ورسوم أخرى مرتفعة على السلع الترفيهية، وذلك رغم أن الاتفاقيات الثنائية تنص على الإعفاء الجمركى.

٣- المبادرة فى إبرام الإتفاقيات الثنائية بما يحقق امتيازات خاصة لإسرائيل. . وحتى الآن نجحت إسرائيل فى تحقيق هذا الهدف ومن وأمثلة ذلك :

١- اتفاقية التجارة الحرة مع أمريكا عام ١٩٨٥ لخفض الجمارك بين إسرائيل وأمريكا بالتدريج حتى تلغى تماما عام ١٩٩٥ . وكانت هذه أول اتفاقية للتجارة الحرة أبرمتها أمريكا مع أى من دول العالم . بل وكانت أول اتفاقية تشمل جميع صادرات إسرائيل لأمريكا بلا استثناء . وأن استثنت بعض السلع المصدرة من أمريكا لإسرائيل وتم التوقيع بدون اعتراضات شديدة على عكس ما يحدث الآن أثناء مناقشة الإتفاق التجارى مع كندا والمكسيك .

٢- اتفاقية التجارة الحرة مع السوق الأوروبية المشتركة التي عقدت عام ١٩٧٥ وشملت السلع غير الزراعية، وطبقت أيضا بالتدريج حتى عام ١٩٨٩. وبذلك أصبحت إسرائيل أول دولة في العالم تجمع بين اتفاقيتين ثنائيتين مع أمريكا والسوق الأوروبية المشتركة رغم أن ذلك يعنى تنافس الصادرات الأمريكية والصادرات الأوروبية على دخول السوق الإسرائيلية.

٣- نجحت إسرائيل مؤخراً عام ١٩٩٣ فى توقيع اتفاقية ثالثة مماثلة مع دول الإفتا EFTA وتشمل النمسا، فنلندا، ايسلندا، لتشتين، النرويج، السويد، وسويسرا.

٤- تمكنت إسرائيل من الحصول على امتياز خاص يعطى لدول العالم الثالث ويسمح لها بتصدير بعض السلع بدون جمارك رغم أن مكونات صادراتها وواراداتها تماثل تلك من الدول المتقدمة الصناعية كما سنرى. ونتمتع بهذا الامتياز مع مجموعة كبيرة من الدول وهى أمريكا منذ عام ١٩٧٦، كندا، اليابان، السويد، فنلندا، النرويج، النمسا، سويسرا، ونيوزلندا بالإضافة إلى دول السوق الأوروبية المشتركة.

٥- تعطى إسرائيل أولوية خاصة لتوريد سلعها إلى وزارة الدفاع الأمريكية والقوات الأمريكية العسكرية فى مختلف بلاد العالم. وحصلت على هذه الأولوية مع مصر بعد توقيع اتفاق كامب ديفيد. وإسرائيل تستخدم هذه الميزة دائما بينما لاتستخدمها مصر.

٦- أخيراً فإن إسرائيل عضو فى اتفاق الجات وتتمتع بحق الدول الأكثر رعاية مثل كثير غيرها من دول العالم .

ورغم أن اسرائيل أعلنت عام ١٩٩١ أنها ستلغى القيود الإدارية على التجارة الخارجية مع بقية دول العالم ، وتستخدم بدلا منها التعريفية الجمركية إلا أنها قررت أن يتم ذلك بالتدرج على فترات تراوح بين خمس وسبع سنوات .

وبالمقارنة فلقد أعلنت مصر فى الشهور الأخيرة أنها ستتحول من القيود الإدارية إلى استخدام التعريفية الجمركية لتحرير تجارتها الخارجية .

ولم تقم مصر بإتخاذ هذه الخطوات تدريجيا أو على سنوات كما تفعل إسرائيل بل قامت بتطبيق هذه السياسة دفعة واحدة وفى فترة قصيرة . وأدى ذلك إلى حوار فى مصر يتعلق بمستوى التعريفية الجمركية وخاصة حديها الأقصى والأدنى .

وأثارت هذه الخطوات تخوفا من جانب بعض الاقتصاديين ورجال الصناعة بشأن مخاطرها على الصناعات الوطنية والآثار العكسية التى قد تؤدى إليها هذه السياسة على برنامج التنمية فى الأجل الطويل . والكاتب يشاطر هذه المخاوف رغم اعترافه بأهمية تحرير التجارة الخارجية .

ومن العرض السابق فإنه من الواضح أن هناك تباينا شديدا بين الإستراتيجية الإسرائيلية للتجارة الخارجية ومثلتها فى مصر. فمصر لا تتمتع باتفاقيات ثنائية كثيرة عدا بعض الإتفاقيات - غير المثالية - مع مجموعة من الدول العربية. ويخلق التباين بين الإستراتيجيتين، تناقضا سيؤدى إلى عدم التوازن فى التجارة الخارجية بين البلدين ضد المصلحة المصرية، لأن اسرائيل تقوم بحظر الواردات التى تؤثر على صناعاتها الوطنية، بينما بدأت مصر فى تحرير تجارتها مستخدمة التعريف الجمركية فقط وتسمح باستيراد بعض السلع رغم منافستها للصناعة المحلية. ويمكن حل هذا التناقض بواسطة اتفاقية تجارة حرة ثنائية بين البلدين. ولا يعتقد الكاتب أن الإتفاقيات التجارية الملحقة بإتفاق كامب ديفيد تكفى لتحقيق هذا الهدف.

ان اتفاقيات كامب ديفيد المشار اليها كانت إتفاقيات سياسية بالدرجة الأولى. . وهى لم تأخذ كل الإعتبارات الإقتصادية فى صياغتها. والواقع الإقتصادى قد اختلف بمرور الزمن. وكمثال على ذلك فإن الإتفاق الذى ينظم بيع البترول المصرى لإسرائيل لم يخدم المصلحة المصرية. فأساس التسعير الذى استخدم عند توقيع الإتفاق قد تغير عالميا، و لم يتم تعديلها بحيث تجارى هذا التغيير.

ولنتقل الآن إلى مكونات الصادرات والواردات الإسرائيلية. أن هيكل وتكوين هذه الصادرات والواردات يماثل تماما نظيره فى الدول الصناعية المتقدمة بعكس هيكل وتكوين الصادرات والواردات المصرية

إذ يعكس هيكل اقتصاد الدول النامية أو دول العالم الثالث. وهو كذلك يخلق تناقضا شديدا بين التجارة الخارجية للبلدين ليس في صالح مصر، فإن مصر تحتاج إلى الصادرات الإسرائيلية لأنها تستورد مثيلاتها من الدول الصناعية المتقدمة. ولكن إسرائيل لا تحتاج من الصادرات المصرية سوى البترول لأنها لا تحتاج إلى استيرادها. ويمكن علاج هذا التناقض باتفاق ثنائي حتى تحمي مصر صناعاتها المحلية وحتى لا يختل الميزان التجاري لصالح إسرائيل وضد مصر فتصبح مجرد سوق للسلع الإسرائيلية.

ونظرة سريعة على مكونات الصادرات والواردات لمصر وإسرائيل ستوضح الرأي السابق. في عام ١٩٩١ بلغت الصادرات الإسرائيلية ١١,٢ مليار دولار تقسم كالآتي حسب ترتيب الأهمية :

(١) الإلكترونيات وآلات صناعية : ٣,٢ مليار دولار.

(٢) معادن نفيسة (المناظ) مشغول : ٢,٤ مليار دولار.

(٣) كيميائيات : ١,٤ مليار دولار.

(٤) منسوجات وملابس وجلود : ٨٥٠ مليون دولار.

(٥) منتجات زراعية وموالمح : ٦٦٦ مليون دولار.

(٦) بلاستيكا ومطاط : ٣٨٠ مليون دولار....

أما عن الواردات الإسرائيلية عام ١٩٦١ فبلغت ١٦,٦ مليار دولار تقسم كالآتي :

(١) سلع استثمارية : ٣ مليارات دولار.

(٢) معادن نفيسة (ماس) خام : ٢,٥ مليار دولار.

(٣) بترول خام ومنتجات بترولية : ١,٤ مليار دولار.

(٤) مواد إنتاج مختلفة حوالى : ٦ مليارات دولار.

(٥) سلع غير معمرة : ٩٦٠ مليون دولار.

(٦) سلع معمرة : ٩١٥ مليون دولار.

أما شركاء اسرائيل فى التجارة الخارجية فإنهم - كما يتوقع - يمثلون معظم بلدان الإتفاقيات الثنائية وعلى رأسهم الولايات المتحدة إذ أنها الشريك الأول لإسرائيل من حيث الصادرات والواردات. وفى عام ١٩٩١ بلغت نسب صادرات اسرائيل الى هذه البلاد كالآتى : ٣٠٪ أمريكا، ٦,٧٪ ألمانيا الغربية، ٦,٧٪ إنجلترا، ٦٪ اليابان، ٥,٨٪ بلجيكا ولوكسمبرج، ٤,٨٪ فرنسا ..

أما نسب الواردات الإسرائيلية فكانت كالآتى : ١٩,٣٪ أمريكا، ١١,٩٪ ألمانيا الغربية، ١١,١٪ بلجيكا ولوكسمبورج، ٨,٥٪ سويسرا، ٨,٢٪ إنجلترا، ٦,٥٪ من إيطاليا، ٤,٢٪ فرنسا ..

ويلاحظ أن حجم تجارة إسرائيل الخارجية مع بلاد العالم الثالث ضئيل، فيما عدا البترول الخام إذ يتم استيراده من مصر أو المكسيك. وبالمقابل فإن الصادرات المصرية بلغت ٣,٨ مليار دولار عام ١٩٩١ وتوزع كالآتى:

- (١) بترول خام : ١,٢ مليار دولار.
 - (٢) منتجات بترولية مكررة : ٧٠٠ مليون دولار.
 - (٣) غرل ونسيج : ٥٢٨ مليون دولار.
 - (٤) منتجات حديدية ومعدنية : ٢٧٧ مليون دولار.
 - (٥) كيميائيات : ١٨٠ مليون دولار.
 - (٦) منتجات زراعية : ٨٥ مليون دولار.
- أما الواردات المصرية فبلغت عام ١٩٩١ حوالى ١١,٩ مليار دولار توزع كالآتى :

- (١) آلات ووسائل مواصلات : ٢,٣ مليار دولار.
 - (٢) مأكولات، أغذية، ماشية : ١,٦ مليار دولار.
 - (٣) مواد كيميائية ومطاط وجلود : ١,١ مليار دولار.
 - (٤) أخشاب، أوراق، ومنسوجات : ١,١ مليار دولار.
 - (٥) زيوت للغذاء، منتجات معدنية ووقود : مليار دولار.
 - (٦) معادن ومواد معدنية : ٨٢٢ مليون دولار.
- وبالنسبة لـ شركاء مصر فى التجارة، فإن أمريكا هى الشريك الأول فى الواردات المصرية بنسبة ١٦٪ يليها ألمانيا بنسبة ١٠٪ ثم فرنسا ٦,٩٪، إيطاليا ٦,٨٪، اليابان ٤,١٪، هولندا ٣,٤٪، البرازيل ٢,٢٪، والاتحاد السوفيتى سابقا ١,٨٪ ..

أما توزيع نسب صادرات مصر على شركائها فكانت : إيطاليا ١٤,٨٪، أمريكا ٧,٦٪، الاتحاد السوفيتى سابقا ٦,٣٪، فرنسا ٥,٩٪، هولندا ٣,٨٪، ألمانيا ٣,٧٪، رومانيا ٣,٤٪، ليبيا ٣,٣٪ . . . ويلاحظ أن واردات مصر تأتى معظمها من الدول الصناعية المتقدمة وكذلك صادراتها . . وقليل منها يتم استيراده أو تصديره إلى الدول النامية . .

ويلاحظ أيضا ضعف حجم التجارة الخارجية مع الدول العربية رغم اتفاق السوق العربية المشتركة وغيرها . . وستضح أهمية هذه الحقيقة عندما نناقش موضوع السوق الشرق الأوسطية فى مقال تال .

ثانيا - السياحة العالمية لإسرائيل :

تعد السياحة العالمية أول القطاعات التى تستفيد من السلام سواء كان هناك تعاون مسبق مع إسرائيل أم لا ، فإن السائح للشرق الأوسط عادة ما سيزور إسرائيل وجيرانها أو العكس خاصة إذا توافر الأمن والاستقرار . . ولقد تأثرت السياحة الاسرائيلية عكسيا - أكثر من مصر - نتيجة للنضال الفلسطينى ضد الاحتلال وعدم الاستقرار السياسى فى المنطقة كحرب الخليج . وانخفض دخل السياحة الاسرائيلى من ١,٣ مليار دولار عام ١٩٨٧ إلى ٩٤٣ مليون دولار عام ١٩٩١ . ويأتى معظم السائحين من أوروبا ثم أمريكا .

أما مصر فإن دخل السياحة ازداد من ٩٠٠ مليون جنيه عام ١٩٨٥ إلى ٣ مليارات دولار عام ١٩٩٢ . وتأثر فى بداية عام ١٩٩٣ نتيجة للتوتر الداخلى وحوادث العنف ضد السائحين .

ويتوقع أن تعود السياحة في مصر إلى التحسن خاصة وأن حوادث العنف ضد السائحين بدأت تنتشر في العالم . . فمثلا قتل هذا العام في فلوريدا بأمريكا تسعة سائحين مقابل أربعة في مصر . . ويتكرر نفس الأمر في إيطاليا وإنجلترا وغيرها.

وستلعب السياحة دوراً هاماً في مجالات التعاون بين مصر وإسرائيل وبقية البلاد العربية خاصة وأنها تجلب دخلاً من خارج المنطقة ولا تعتمد على التنافس بين اقتصاديات المنطقة.

ثالثاً - المعونات والمنح والتعويضات الدولية لإسرائيل:

تمول إسرائيل معظم وارداتها - سواء المدنية أو العسكرية - عن طريق المعونات والمنح والتعويضات الدولية . . ولقد سبق أن ناقش الكاتب - وبتفصيل كامل - هذا الموضوع في عدة مقالات . . ويكفى أن نشير هنا إلى أن إسرائيل تحصل على معوناتها في شكل نقدي بما يسمح لها بشراء الواردات من أفضل مصادرها وبشروط مرضية لها . . بعكس المعونة الممنوحة لمصر، حيث يشترط شراء السلع والخدمات من الدولة المانحة للمعونة.

وبالتالى فإن فرص مصر للبحث عن أفضل المصادر والشروط تصبح شبه معدومة . . وفى نفس الوقت فإن المعونات عادة تقترن بزيادة الديون الخارجية وهذا بالضبط ما حدث لمصر فى السنوات العشر الأخيرة . . وفى حالة إسرائيل فإن الديون الأمريكية بالذات

عادة ما تلغى بواسطة الكونجرس أو يؤجل دفعها في حالة السندات الإسرائيلية التي تشتري عادة بواسطة أصدقاء إسرائيل من الأفراد والمؤسسات . . ومصر لاتباع أية سندات في الخارج . . وتقوم إدارة الرئيس كليتون حالياً بدراسة شروط المعونة لكل من مصر وإسرائيل لتقييم حجمها ومدى فاعليتها وضرورة استمرارها . .

وهناك اقتراح هذا الشهر فقط بأن يعاد توزيع المعونة بناء على تحقيق أهداف معينة، مثل حماية البيئة أو حقوق الإنسان، بصرف النظر عن الدول التي تتلقاها، بمعنى أن تتنافس الدول على المعونة بناء على برامجها لتحقيق هذه الأهداف .

ولكن الكاتب لا يعتقد أن مثل هذا التغيير سيتم فجأة أو في الأجل القصير، بل سيتم بالتدريج وعلى سنوات . . ولقد بدأت إسرائيل تستعد لمثل هذا الاحتمال .

رابعا - الاستثمار الاجنبي وحقوق ملكية الاجانب في اسرائيل:

يتأثر الاستثمار الأجنبي في إسرائيل بسياسة المقاطعة الاقتصادية العربية . وأمريكا تعتبر الإلتزام بتطبيق المقاطعة جريمة جنائية ومدنية، وتحاول أوروبا التهرب من الإلتزام بهذه السياسة، إلا أن كثيرا من دول العالم يلتزم بها . . فمثلا اليابان تقوم بتنفيذ هذه السياسة حرفيا، وكذلك العديد من دول العالم الثالث .

وكما يحدث في السياحة، فإن الإستثمار الأجنبي في إسرائيل - ومصر - أيضا تأثر بعدم الإستقرار السياسي في المنطقة . .

فمثلا، استطاعت اسرائيل أن تجذب عدة شركات أمريكية . . إلا أن الرأسمال المدفوع لهذه الشركات لم يزد على مليار دولار . . وفي مصر هناك حوالى ٣٢ شركة برأسمال مدفوع أقل من ٤٠٠ مليون دولار. وهذا يعنى أن المستثمر الأجنبى قد يتبرع بأمواله لإسرائيل، ولكنه لن يخاطر برأسماله أو استثماراته فى غياب السلام بالمنطقة حتى وإن كان المستفيد هو اسرائيل ذاتها.

ولتشجيع الإستثمار المباشر قامت اسرائيل بتقديم عدة حوافز للمستثمر الأجنبى، ومنها ضمانات القروض والمنح وبعض التسهيلات، ولكنها لاتشمل الإعفاء الضريبى الكامل إلا بشروط خاصة كما يحدث فى مصر. ولابد أن يتقدم المستثمر الأجنبى بمشروعاته إلى هيئة بوزارة التجارة والصناعة للحصول على ترخيص مسبق. ولكن يتحكم البنك المركزى فى معظم المشروعات الأجنبية عن طريق التحكم فى إمكانية تحويل الأرباح والنسبة المسموحة لكل مشروع. ويرجع ذلك إلى أن العملة الإسرائيلية غير قابلة للتحويل الكامل إلى العملات الأجنبية. ولا يتم التحويل إلا عن طريق البنك المركزى. وكالعادة فإن المستثمر الأجنبى يشتكى من البيروقراطية الإسرائيلية، وصعوبة الحصول على الموافقات الحكومية أو اتباع كافة الاجراءات الروتينية.

أما عن ملكية الأجانب للأراضى فيتطلب ذلك ترخيصا خاصا من مراقب الخزانة الإسرائيلى، وكذلك الأمر بشأن نسبة المشاركة

الأجنبية فى المشروعات الإستثمارية حيث أن قواعدها وشروطها غير مكتوبة - تماما مثل الدستور الإسرائيلى - بل يترك للسلطات تحديدها . وإسرائيل أولا وأخيرا هى دولة تعتمد على الاعتبارات الدينية - بصرف النظر عن الجنسية - وليس على تحقيق الفرص المتكافئة للجميع ..

أما إذا كنت عربياً أو مصرياً وترغب فى الإستثمار أو تملك الأراضى فى إسرائيل فإن لذلك قانونا خاصا ولكنه أيضا غير مكتوب .